خطاب صاحب الجلالة في المجلس الإستشاري

للمنطقة الإقتصادية الجهوية لنسيفة (تانسيفت)

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

حضرات السادة

كم يسرنا أن نلتقي بكم وفي نفس الوقت أن نستأنف الحوار مع شعبنا العزيز حول موضوع عزيز علينا جميعا مازلنا نركز عليه خطتنا ومذهبنا ونظرتنا للأمور الا وهو النظام الديمقراطي مفهومه ومدلوله وما يقتضي منا جميعا حاكمين أو منتخبين أو ناخبين من عمل مستمر وتفكير يتجدد.

ان الديمقراطية عرفت تعريفات كثيرة منذ ان بدأ الفلاسفة اليونانيون ينظرون إلى تفسير الأمور والسير بأممهم وشعوبهم ومجتمعهم إلى ما يعتقدونه الفردوس الأرضي، ومنذ ذلك الحين والناس يتبارون في إيجاد التعايش الذي سيشفي الغليل ويعطي للمهام فحواها وحقيقتها.

ولكنني أعتقد شخصيا أن التعايش كيفما كانت صحته هو تعايش منوط قبل كل شيء بالبلد الذي تطبق فيه تلك الديمقراطية، ومشروط كذلك بالبيئة العالمية كما أنه نتيجة للإختيارات التي اختارها كل شعب واختار أن يجعل منها أسبقيات في سلم واجباته وقيمه وأخلاقه وأصالته.

فلذا أعتقد أننا إذا حاولنا في مغرب اليوم، مغرب القرن العشرين ان نعطي مدلولا أو تعريفا للديمقراطية على ضوء ما نحن متمتعون به من خيرات من جهة وما يتوفر لدينا من امكانات بشرية ومالية وإذا نحن جعلنا هذا التحليل في إطار أخلاقنا وكيفية تعايشنا أرى أن تعريف الديمقراطية هو تسيير شؤون الأمة بنخبة من منتخبيها لأن المطلوب اليوم من المنتخب والمطلوب من الذي هو بجانبه وهو الإدارة ألا يبقى يعيش في الإطار الذي تغير تغيرا جذريا اما من آفاق السماء واما من تخوم الأرض.

فالتسيير يقتضي المعرفة بالأمور من الآفاق السماوية إلى التخوم الأرضية، فالآفاق السماوية هي الصواريخ والأقمار الإصطناعية للاتصالات العالمية والملاحة الجوية والأرصاد الجوية سواء سلمية كانت أو عسكرية، حتى يعرف كل أحد هل بالإمكان أن يخطط لعملية المظلات في الأسبوع المقبل أم لا.

فهذه المعرفة لآفاق السماء تعايشنا جميعا ولا يمكن أن يكون على بينة منها إلا النخبة من المنتخبين.

أما تخوم الأرض فهي التنقيب عن المياه الجوفية والبحث عن الخيرات المعدنية لتكوين إمكانات وطنية للطاقة والثروة، وهذه المعرفة لا يمكن ان نتمتع بها ونستثمرها إلا إذا كانت نخبة المنتخبين في كل محل ومكان من المغرب جغرافيا وفي جميع المستويات للمسؤولية سواء كانت حكومة أو إدارة عامة أو مكاتب أو مصالح ذات الصفة العمومية أو النصف العمومية.



فإذا نحن عرفنا بأهداف النخبة من المنتخبين ــ وهذه الأهداف كما ترون هي فوق الأرض في السماء وتحت الأرض ــ بقي لنا أن ننظر الى العنصر البشري.

ولهذا أعتقد أن الأسبقية رقم واحد والصلاحية رقم ولحد هي أن يكون المنتخب على علم بحاجيات الناس ولا يمكن أن يكون على علم تام بحاجيات الناس إلا إذا عايشهم يوميا لأن الديمقراطية إذا كانت تقتضي أن يتوجه المنتخب أو المرشح إلى أولئك الذين سيصوتون عليه، فتقتضي كذلك أن تلك اللقاءات يجب تكرارها فمن المنتخبين من لم ير منتخبيه إلا في السنة الماضية حينما طلب منهم أصواتهم.

فإذن سيصبح من الغش ان تقوم الدولة بما تقوم به من مجهود سواء من الناحية الجهوية أو من ناحية المسطرة اللامركزية وتبقى واضعة ثقتها في ذلك الشخص لأنه انتخب، والحالة أنه انتخب ولم يشتغل.

فلا يمكن إذن أن نضع أموالنا التي هي في رقبتنا وتحت أمانتنا إلا بين أيدي النخبة من المنتخبين الذين لهم اتصال وثيق أسبوعيا أو مرتين في الشهر بمنتخبيهم، حتى يتمكنوا من معرفة أسبقية الأسبقيات، وحتى تكون لتضحيات الدولة والتجربة التي نحن مقبلون عليها النتائج المتوخاة، وحتى يمكن للبلاد أن تسير على ضوئها بضعة سنين.

حينما ذكرنا أن نخبة المنتخبين عليها أن تحول ما آتاها الله من فضائل فوق الأرض وتحت الأرض، لم نعن بذلك التنقيب فقط، بل عنينا أيضاً الإستصلاح والإستثمار، فمن هنا نرى أن تلك الطاقة وتلك المعادن وتلك الإمكانات التي يجب أن نبحث عنها في تخوم الأرض لا تصلح في حد ذاتها لتسويقها فقط، فالمغرب لم يعرف في تاريخه أنه كان مركزاً تجارياً، قرأنا أن الفنيقيين كانوا تجار البحر الأبيض المتوسط، أما المغرب فقد كان باني البحر الأبيض المتوسط، والمشيد لجنوب أوروبا والمثقف لأفريقيا حتى أفريقيا الشرقية، لذا علينا ألا نكتفي بإيجاد الخيرات، أو بالتنقيب عنها حتى نجدها لتسويقها، بل علينا أن نقوم في آن واحد بالتصنيع الثقيل والمتوسط والخفيف، علينا أن نجعل من فلاحتنا فلاحة تتطور يوما بعد يوم حتى تصبح تساير الصناعة، وحتى لا نعرف حينما يقف أمامنا العامل في البادية هل سندخله في زمرة عمال الصناعة أم في زمرة عمال الفلاحة.

وهذا شيء نراه، ولكن رأيناه رغما على أنفسنا فحينما أشركنا العمال في عمليات تسيير الصناعة السكرية، لم يساير تكويننا النقابي لهم تلك التجربة، وأصبح العملة في جميع الصناعات ــ التي هي الصناعة الفلاحية ــ يصنعون لنا مشاكل من ناحية القانون والسكنى والتخطيط، لأننا لم نتمكن من الفهم أو الإدراك أو التنبؤ لأن ذلك الشخص الذي خلقناه عاملا فلاحيا سيصبح عاملا ذا صبغة خاصة، فإذا نحن قررنا أن نجعل من الفلاحة ثروتنا الأولى وجب علينا أن نفكر في استصلاح الآبار وفي الإستمرار في سياسة السدود ولكن في آن واحد في صناعة التغذية.

وهكذا بكيفية عامة يجب علينا قبل كل شيء أن نسيطر نهائيا على القوة الغذائية للمغاربة سواء الآن أو في القرن المقبل، فالسيطرة الغذائية هي فتح الآفاق والأسواق، وهي التي تكرم بني آدم، لأن الفقر كاد أن يكون كفرا.

فإذا نظرنا إلى ما قلناه آنفا نرى أن الهيكل يقتضي أولا تفكيرا سليما واضحا، أطره ظاهرة ليلها كنهارها، لا زخرفة فيها ولا مجال لوجوه البلاغة السياسية ولا التفكيرية، إطارنا تسيير شؤون الدولة بنخبة من المنتخبين، هذا من الناحية المذهبية الفلسفية، وعلى تلك النخبة أن تكون عارفة بحاجيات الناس، ولا يمكنها أن تكون عارفة

بحاجيات الناس إلا إذا كانت الإتصالات بين المنتخبين والمنتخبين شيئا منتظما، أصبح كالنوم والشراب والمشي والأكل، فإذا اتصلت النخبة من المنتخبين بالناخبين وعرفت مشاكلهم، وقررت أن تجند نفسها لا للعملية الصغيرة، ولا لحفر الآبار فقط، ولا لشق طرق ثلاثية فقط، ولكن أصبحت تفكر في الإستيلاء والسيطرة على القوة الغذائية، وأصبحت تفكر في الخيرات المعدنية في بطون الأرض لاستخراجها لا لتسويقها بل لاستعمالها حتى لا يكون عندنا مشكل البطالة، وحتى نبقى مسايرين لماضينا نحن بناة نحن غزاة نحن أساتذة ولم نكن أبداً في المستقبل تجارا أو بائعي سلاح.

ثالثا من جملة إيجاد مجالات العمل، الفلاحة، بما فيها الصناعة الثقيلة والمتوسطة والخفيفة.

هذه هي الأطر المبدئية والفلسفية، ولكن يا ترى إذا نحن أردنا أن يعيش هذا الشعب في ديمقراطية تتجدد، لا أقول بالديمقراطية الجامدة، يمكن للدساتير ان تبقى على ما هي عليه، ولكن تفسير الدساتير، الروح للذين يفسرونها يجب أن تتجدد وتساير العصر وشروط التقدم، فتفاسير القرآن في القرن الأول والتفاسير التي يمكن أن نأتي بها اليوم ليس بعضها مماثلا للبعض، ولكن القرآن بقي هو الكتاب الذي ليس فيه اعوجاج، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ولكن التفسير وجب علينا حتى نجدد ديننا ونسدد تفكيرنا وهكذا يجب على ديمقراطيتنا أن تبقى دائما مسايرة لأشياء ثلاثة :

ــ مسايرة للعصر والمناخ وللجهة التي نعيش فيها.

ــ مسايرة للحاجيات الأولية للسكان الذين وضعوا ثقتهم في المنتخبين.

ــ مسايرة في تصرفها المالي ومسطرتها الإدارية يجب عليها أن تغير أساليبها، كلما أرادت الظروف ذلك وهذا هو بيت القصيد، وهو تطور المسطرة الإدارية للتطبيق العملي والفعلي لتلك الديمقراطية ألا وهو جعل الوسائل المالية بين يدي الجماعات المنتخبة.

فإذن إذا نحن أردنا أن نأخذ مال المغاربة، لأن المال الذي نتصرف فيه هو قبل كل شيء مالهم سواء جاء بكيفية مباشرة اما بالضرائب واما بالجبايات الجمركية واما بما صنعه المغاربة وباعوه وأخذوا منه، ربحا، وكيفما كان الحال أموال الدولة هي قبل كل شيء أموال المغاربة، وعلينا إذن ألا نحصر في أنفسنا ولا نعطي لأنفسنا المونوبول أو الإحتكار للإستقامة والأمانة، أعتقد أن في كل مغربي مغربي رجلا أمينا كاملا لا ينتظر إلا الفرصة ليظهر للناس ما هو قادر عليه من أمانة أولا ومن حسن اختيارات ثانيا، ومن إيجابية وسرعة واتقان في العمل، إذن يجب علينا أن نضع تلك الوسائل المغربية في أيدي أصحابها الحقيقيين والمغاربة على شرط أن تكون الأيدي أمينة.

الشرط الثاني، تلك الأيدي الأمينة لن نعطيها تلك الأموال لتكنزها أو تستخرج منها فوائد في الأبناك، سنعطيها الأموال لتسييرها وترويجها وتبني بها وتشيد بها، إذن على تلك النخبة من المنتخبين التي أعطيناها مال الدولة لتستعمله في مصلحة المنتخبين أن تكون نخبة أمينة.

ثالثا يجب عليها ــ حينما أقول معرفة الضروريات ــ أن تكون لها ملفات جاهزة مدروسة لا تترك للإرتجال ولا للتراجع أي مجال.

فإذا نحن وضعنا بين أيدي الناس المال وأوجدوا هم بعملهم البرامج المتوسطة، أو المتكاملة ــ ولهذا جمعت



الجهة ولم أجمع الإقليم ـــ بقي علينا أن نعطيها الأطر البشرية لتكون بجانب السلطة الممثلة في عمالنا وهو الجهاز التنفيذي، وبجانب المنتخبين وهو جهازنا التشريعي، وكنت دائما أقول لكم : ان العامل ورئيس المجلس البلدي أو الجهوي أو الإقليمي لا أفرق بينه وبين المنتخب، فكما لدي في الرباط سلطة تنفيذية وهي الحكومة وسلطة تشريعية هي البرلمان لدي ولدى المغرب ولمصلحة المغرب وجود كذلك في الأقاليم وفي الجهات : السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية العمال والمنتخبون، وعلى الجميع حتى إذا كانت هناك أزمات بين الجهاز التنفيذي والتشريعي في الناحية المركزية في الرباط، ولنفرض مثلا أن هناك أزمة شبه حكومية بين البرلمان وبين الحكومة، فالتعقل كل التعقل، والحكمة كل الحكمة، والتحدي كل التحدي، والفن السياسي كل الفن، أن لا تنعكس تلك الخصومات التشريعية التنفيذية التي في الرباط على التعايش والتساكن بين السلطة التنفيذية والتشريعية المحلية.

وإذا نحن وصلنا إلى أن تكون الإرادة إرادة الجميع، والوثبة وثبة الجميع ولكن أن لا تنعكس بعض المشاكل المختلفة في الرباط على أولئك الذين هم غير منكبين على الأوراق وعلى الأفكار أو على الفلسفة، الذين يلمسون بيدهم يوميا مشاكلهم اما بالمعول واما بالجرار، اذا وصلنا الى ان تكون تربيتنا السياسية تفرق بين ما هو سطحي وسياسي وما هو الجهة وما هو الاقليم أو الجماعة القروية أو البلدية، يكون المغرب قد أعطى درساً اساسياً من جملة دروسه التاريخية التي نراها حينما نقرأ تاريخ هذه المنطقة كلها، نراها كمعالم الطريق في تاريخنا المجيد.

إذن بقي علينا أن نجعل رهن إشارة المنتخبين أو النخبة من المنتخبين، ورهن إشارة ممثلي السلطة من عمال وكتاب عامين وقواد ممتازين وقواد، أن نجعل لديهم نوعين من الوسائل المالية والوسائل البشرية.

وهنا يسرني أن أعلن أننا قررنا فتح مراكز ثانوية في جميع أنحاء المغرب لاستيعاب أولئك الذين رسبوا في الباكالويا، حتى نكون منهم أطرا متوسطة بالنسبة للمدرسة الإدارية لأن تلك الأطر هي التي يحتاجها العمال والمنتخبون.

فأطرنا الإدارية كانت قليلة، حينما أسندت بعض السلط إلى المنتخبين اضطر العمال والمنتخبون أن يقسموا الموظفين شطرين، وأصبحوا في فقر وفي حاجة مدقعة إلى من يعينهم في عمالاتهم وبلدياتهم، فإذا نحن أخرجنا ولو 500 واحد كل سنة من أولئك الذين رسبوا في الباكالوريا وتمكنا من أن نجعل منهم أطرا يمارسون المأمورية والسلطة الشبه العليا في إدارتنا المحلية، فستصبح اللامركزية عندها معنى أولا، وسنقضي ثانيا على نوع من البطالة المثقفة، ويمكننا أن نستوعب موظفين من هذا النحو، ويمكننا إذ ذاك ونحن قد وضعنا الإطار المذهبي ووفرنا الوسائل المادية للمنتخبين أن نضع بين أيديهم كذلك الوسائل البشرية.

وسأعطيكم فيما يلي الخطوط العريضة للكيفية التي ستجري عليها هذه العملية، كنت من قديم الزمان أعتقد وما زلت أعتقد أن الديمقراطية الجوفاء هي أخطر شيء على بلد يريد أن يساير العصر، فورقة انتخاب في الجيب وحدها لا تكفي، وهذا دليل على أن الإنسان بلغ سن الرشد، دليل على فلسفتكم، ولكن إذا هي بقيت ورقة فقط لا مدلول لها من الناحية العملية ربما أصبحت تلك الديمقراطية التي أرجوها من كل قلبي لبلدي خطراً مستمراً لأنها تكون ديمقراطية جوفاء، والحقيقة لقد تلاقت إرادتي وآمالي مع رغبة وأماني وإرادة مجموعة من المنتخبين في البرلمان ـــ وهذا ما يسرني ـــ وأصبحت أسمع بأذني ما كنت أنتظر، انه يجب على الدولة أن تلعب ورقة الثقة فتضع رهن إشارة المنتخبين قدرا من المال.

وأعتقد شخصياً أن شيئا مثل هذا ضروري وواجب أولا : في حق شعبنا الذي يستحق كل ثقة وكل



تقدير وثانيا: التفكير بلا مال هو في حقيقة الأمر تفكير أجوف وخطير، فلهذا حينما التقت الرغبتان، وكم ستتلاق ان شاء الله في المستقبل، قررنا بعد الدراسات مع الحكومة أن نأخذ ما يقارب مليار درهم ونضعها رهن اشارة العمالات والأقاليم، ولكن ليست منفردة بل داخلة في إطار الجهة حتى تصبح لها بمثابة الزاد الذي سيمكنها من تطبيق برامجها، فالمسطرة التي أراها هي أن يجتمع المجلس الجهوي بما يمثله من أقاليم وبلديات وجماعات قروية، وينظر في المشاريع الإنفرادية منها، وما هو داخل في إطار التجهيز بين عمالتين أو بين بلديتين أو بين جماعتين قرويتين، يجب علينا أن نصل إلى ما سميناه في دستورنا الأول النقابة بين الجماعات القروية أو بين البلديات.

وهناك بلديات متكاملة يحرم شخصيا عليها أن تتجاهل بعضها مثل موزار كندر ويفرن سواء من ناحية السياحة أو من ناحية صيد السمك أو من ناحية الصيد العادي أو من ناحية الخشب أو من ناحية الفواكه أو من ناحية المواشي، يحرم أن تبقى موزار ويفرن كل في جهة، وان لم تكونا في إقليم واحد، كل في جهة، وكل واحد يتطاحن من الآخر، والحالة أن الواحد يكمل الآخر، فحينما ينظر في هذه التخطيطات والمشاريع إذ ذاك يقرر للجهة المبلغ الذي من شأنه ان يسد حاجياتها، ورغباتها وتخطيطاتها، ويمكنني أن أقول اننا إذا سرنا على هذا المنوال، فربما سنصل إلى ماهو أكثر مما نحن فيه، في الأول قررنا ملياراً فقط لهذه التجربة ولكن في الحقيقة مصالح التخطيط تقول إذا ما نجحت التجربة فبالإمكان أن تصبح المخططات كلها من الآن مخططات جهوية.

وهكذا سيصبح المغرب الذي كان أول من نطق بالجهة سنة 1965، تلك الجهة ما زالت أوروبا تبحث عن إيجادها وإنشائها وإعطائها مقوماتها، وعلى الجهة وقعت قضية الإستفتاء الأخير الذي فارق فيه الجنرال دوكول الحكم، ان يصبح المغرب الذي نادى بالجهة منذ خمس وعشرين سنة يطبقها وهو بلد في طور النمو، والحالة أن الحالة الإقتصادية والمالية للمغرب إن لم تكن مخيفة فهي ليست مرضية كما كنا نريد وكما نطمح إليه.

رغم هذه المشاكل يأتي المغرب بجديد ويعطي درسا من جديد ويصبح في تفكيره يضع مخططا وطنيا، وعندما يجيء للتطبيق لا يجد أية صعوبة ولا تناقض في التفكير وطنياً في المخطط وتطبيقه جهويا فيما يخص الإنجاز.

وسوف يكون هذا مرة أخرى درساً ومثالا أعطاه المغرب لجيرانه وللمجموعة البشرية.

حضرات السادة ومن خلالكم أقول شعبي العزيز

إن هذه التجربة ليست هدفاً في حد ذاتها، بل هي بمثابة امتحان، لأنني أومن أن الشعب المغربي — كيفما كانت الحرية التي أعطيت له — سيعرف كيف يتصرف بها وكيف يمشيها، وأريد أن أخلق في فكر ودماغ وقلب كل مغربي مغربي تلك الحاسة السادسة التي تنبئه بالخطأ أو تنبئه بساعة المبادرة أو توحي إليه بأن يقوم بكذا وكذا في هذا الميدان أو في هذا المضمار، وهذه الحاسة السادسة خلافا لما يقال يخلقها الله فقط ويمكن تنميتها وتربيتها بتحمل المسؤولية، والمسؤولية هي المشاركة اليومية في العمل، وهي التي تعطينا فرقاً وتمييزاً بيننا وبين أي حيوان، فإذا نحن قدرنا المسؤولية فماذا توجب علينا ؟ توجب التسامح، والتسامح يسهل التساكن، والتساكن السلمي بين أسر سياسية مختلفة وأسر نقابية مختلفة هو علامة الحضارة، فعندي حينما أسأل ما هو تعريف الحضارة أقول: التسامح والتساكن، فإذا تسامح الناس وتساكنوا اللهم إلا فيما هو حرام وما حرمه الدين، فإذا تساكن الناس اصبحوا أصحاب فضيلة وأصبحوا دولة لا يخاف على مستقبلها.

الله سبحانه وتعالى يعلم ما في النفوس وما في الصدور، لم أخطط قط ولم أفكر قط في تسيير أمور

بلدي بالنسبة لحقبة من الزمن قصيرة تمتد على عشر سنين أو خمس عشرة سنة، فدائما حينما أفكر وأخطط أخطط لمئة وخمسين سنة ومئتي سنة، لأنني أود قبل كل شيء أن يكون أحفادنا الذين هم مازالوا في الصغر — لأن أبناءنا لم يتزوجوا إلى الآن فحفدتنا في الفضاء — أريد أن يكونوا رغم وجودهم الخيالي لهم صلة وثيقة بالواقع، بواقع سليم أمين يجلب النمو.

فلهذا أقول لكم، وهذه هي طريقتي في الحكم وهو أسلوبي ومسطرتي في التخطيط والتوجيه، لم أكن قط إداريا ولا أريد أن أصبح ادارياً، لأنه ليس في هويتي ولا في تربيتي ولكن علينا جميعا أن نعلم أن هذا لا يمكن أن يعطي نتائجه إلا إذا كانت المراقبة مراقبة صارمة يومية مستمرة، فلذا سأكتب للسادة العمال وللسادة رؤساء المجالس الجهوية رسالة بالطابع المخزني التقليدي الأصيل، أجعلهم فيها مسؤولين عن سير الأمور في هذه التجربة، مسؤولين أمام الملأ، فعلى كل عامل عامل هو بدوره له رئاسة دورية في المجالس الجهوية، هو رئيس الدورة وعلى كل رئيس مجلس جهوي هو رئيس الدورة ان يعطونا شيئاً ولو بتقييد مختصر في سير الأمور من جهة وما جد من عراقيل من جهة أخرى ويعطوني كذلك عدد الزيارات التي قام بها المنتخبون إلى دوائر انتخابهم.

ولا يمكنني في الحكومة ولا في البرلمان أن أسمع من فلان وفلان بصفته يمثل طائفة أو طائفتين إلا إذا كنت على يقين بأن جلده قد احتك بجلد منتخبيه ولو مرة في الشهر، أما أن يقول كذا وأنا أفعل كذا وهو لا يعرفهم منذ ستة أشهر أو أربعة أشهر، فلا يمكنني شخصياً أن أبقى مؤمناً بحساسيته أو بوطنيته ولكن أعتقد أنه لم يبق على وتر واحد.

إذن أيها السادة العمال ورؤساء المجالس الجهوية، ستتوصلون برسالة ملكية توضح لكم الواجبات الملقاة على عاتقكم، وقد كلفنا السيد الوزير الأول أن يقوم هو وبعض الوزراء بالذهاب إلى بعض الجهات لتفسير ما قلناه، وما أدلينا به من إيضاحات.

وبالطبع هناك تفاصيل تقنية يوجد ملفها بيد وزير الدولة في الداخلية، وكاتب الدولة في الداخلية، وموجود كذلك في يد كاتب الدولة في التخطيط، وفي يد وزير المالية، فبعد انتهائنا من هذا الإجتماع يمكن لهؤلاء الأشخاص أن يدلوا أمام التلفزة والإذاعة بالإيضاحات التقنية وبالناحية التطبيقية حتى يمكن لنا أن يكون هذا اليوم يوم انطلاقة الديمقراطية المغربية الحقة، تلك التي لا تكتفي بالدستور الوطني بل يجب أن يكون ذلك الدستور الوطني له ما يفسره وما يشرحه وما يجعله في متناول الأيدي وهو الدساتير الجهوية.

أريد سلوكا جهويا وتربية جهوية، فإذا ما تربى المغاربة جهوياً ووطنيا كما أردت فإنه لا يمكن لمجموعة من المكونات الحسنة أن تكون إلا مجموعة حسنة.

واعلموا حفظكم الله أن عليكم مسؤوليات، والمسؤولية الأولى لأنكم تحملون لقب المغاربة، وهذه المسؤولية كافية، في مدرسة القارة الإفريقية لا أسمح للمغرب ولا لأي مغربي أن يكون في الصف الثاني ولا أقنع منه إلا بالمرتبة الأولى، هذا حكم أحكم به على شعبي وعلى نفسي أولا ولا أرضى لنا في المجموعة الإفريقية أو المدرسة الإفريقية وفي التنافس — وفي ذلك فليتنافس المتنافسون — لا أرضى لنفسنا بالطبقة الثانية أو الدرجة الثالثة، دائما يجب أن نتوق للدرجة الأولى، وإذا تنافسنا في هذه الخيرات وإذا تنافسنا للوصول إلى هذه الأهداف فلي اليقين أن الله سبحانه وتعالى سيكلل جهودنا بالنجاح : (ان يعلم الله في قلوبكم خيراً يوتكم خيراً) ، صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله.

ألقي بمراكش الاثنين 8 ربيع الاول 1399 — 5 يبراير 1979.